العدد الثالث عشر
السنة السابعة - المجلد الأول

محرم 1445هـ
يوليو 2023 م

مجلة التراث النبوي

مجلة علمية نصف سنوية محكمة، تعنى بمخطوطات السنة النبوية
وعلومها وما يتصل بها من دراسات

وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ
وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا

{الحشر - 7}

العدد ١٣
وقف السنة والتراث النبوي

بسم الله الرحمن الرحيم

تحقيق التراث

باب يعنى بالدراسات المتعلقة بمناهج التحقيق العلمي
لمؤلفات ونوادر التراث النبوي

كتب الحديث التي طبعت نصوصها ناقصة لعدم جمع نسخها الخطية (المفاريد لأبي يعلى، والفردوس للديلمي أنموذجًا)

أ. د. عبدالله محمد حسن دمفو

https://doi.org/10.36772/ATANJ.2023.9

ملخص البحث

إن من أهم ما يُعنى به الباحثون إخراج نصوص التراث الإسلامي كما هي، أو كما أرادها مؤلفوها، وقد وُجِدتْ بعض الكتب الحديثية ناقصة عند طباعتها، فجاء البحث بهدف عرض نماذج من تلك الكتب التي طبعت نصوصها ناقصة، وتداولها الباحثون والقرَّاء، وطبعت منها عدة طبعات، مع بيان أسباب هذا النقص.

واستعرَضَ البحثُ نموذجين من الكتب، هما المفاريد عن رسول الله ﷺ - للإمام أبي يعلى الموصلي (ت ٣٠٧ هـ) الذي طُبع عام ١٤٠٥هـ، وكان اختيارهـ لكون النقص في آخره، وكتاب - الفردوس بمأثور الخطاب - للإمام أبي شجاع الديلمي (ت ٥٠٩ هـ) الذي طُبع عام ١٤٠٦ هـ، وكان اختيارهـ لكون النقص في عدة أماكن في أثنائه .

تضمن البحث في خطتهـ تمهيدًا فيهـ بيان أهمية تتبع النسخ الخطية للمخطوط والنص المراد تحقيقهـ، وفوائد جمع النسخ الخطية، وأمثلة للكتب المطبوعة مما وقع فيها النقص، كما اشتمل على فصلين وعدة مباحث للتعريف بالإمامين أبي يعلى الموصلي وأبي شجاع الديلمي وبكتابيهما والأجزاء الناقصة من نسخِ الكتابين المطبوعة.

وكانت من أهم نتائج البحث ضرورة تتبُّع الكتب التي طُبعت ناقصة أو محرَّفة لاعتمادها على نسخة خطية واحدة، وإعادة تحقيقها ودراستها وطباعتها، والتنبه إلى أن بعض الكتب التي تضمنتها المكتبات الرقمية كالمكتبة الشاملة، لم تكن سليمة من العيوب، حتى التي ربطت بالمصورات.

الكلمات المفتاحية:

طبعت، نصوصها، ناقصة، كتاب المفاريد، كتاب الفردوس .

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد ﷺ، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

يهدف هذا البحث - الذي شاركت به في مؤتمر (تحقيق النص الحديثي، وجهود جمعية المكنز الإسلامي في ذلك) بالقاهرة في ٢٣/ ٦/ ١٤٤١هـ الموافق ١٥/ ٢/ ٢٠٢٠م - إلى بيان أهمية استفراغ الوسع، وبذل الجهد في تتبع النسخ الخطية للمخطوط المراد تحقيقه ودراسته خدمة لإحياء التراث الإسلامي، وإخراجه كاملًا لينتفع به الباحثون، ولتكون الإضافة العلمية للمكتبة الإسلامية مكتملة، بتقديم النص الحديثي كما أراده مؤلفه أو أقرب من ذلك.

مشكلة البحث والدراسات السابقة:

وتكمن مشكلة البحث في وجود بعض كتب النص الحديثي التراثي المطبوع المتداول بين الباحثين منذ سنوات طويلة قد طبعت ناقصة، نتيجة الاعتماد على نسخة خطية واحدة، مع وجود نسخة خطية أخرى تُكمل هذا النقص، ويزيد الإشكال عندما يطبع الكتاب عدة طبعات، وكل طبعة اعتمدت على نسخة خطية غير التي اعتمدتها الطبعة الأخرى، فيظن الباحث أنه يمكن الاعتماد على طبعة والاستغناء عن الأخرى، ثم يزيد الإشكال مرة أخرى عندما تكون الطبعة المتداولة بين الباحثين هي الطبعة التي كان النقص فيها شديدًا.

ولم أجد بعد البحث دراسة سابقة في الموضوع، عدا إشارات يسيرة متفرقة على الشبكة العنكبوتية.

حدود البحث:

عند سبري للكتب التي وقع فيها النقص عند طباعتها، وجدت أنها لا تخرج عن الأنواع التالية:

١. الكتب التي طُبعت ناقصة لفقد بعض أجزائها -حتى الآن- كـ(المعجم الكبير) للطبراني.

٢. الكتب التي طُبعت ناقصة لتفاوت رواة الكتاب في الزيادة والنقص: كزيادة حمزة الكناني في روايته على سائر الرواة لكتاب (السنن الكبرى) للنسائي، طبعة شعيب الأرناؤوط.

٣. الكتب التي طُبعت ناقصة لكون مؤلفيها لم يكملوها، فأكملها غيرهم، وبعضها لم يكتمل: كـ(المنهل العذب المورود) للسبكي.

٤. الكتب التي طُبعت ناقصة لفوات بعض مادة الكتاب على المؤلف، فاستدركها غيره: كـ(تهذيب الكمال) للمزي، فأكمله مغلطاي في كتابه (إكمال تهذيب الكمال).

٥. الكتب التي طُبعت ناقصة لعدم استفراغ الوسع في جمع نسخها الخطية، وهو موضوع البحث.

وقد اخترتُ كتابيْن ليكون تركيز البحث عليهما، وهما:

١. كتاب (المفاريد عن رسول الله ﷺ) للإمام أبي يعلى الموصلي (ت ٣٠٧هـ) الذي طُبع عام ١٤٠٥هـ، وكان اختياره لكون النقص في آخره.

٢. كتاب (الفردوس بمأثور الخطاب) للإمام أبي شجاع الديلمي (ت ٥٠٩هـ) الذي طُبع عام ١٤٠٦هـ، وكان اختياره لكون النقص في عدة أماكن في أثنائه.

خطة البحث:

ولكي يحقق البحث أهدافه، رأيت أن تحتوي الخطة على مقدمة، وتمهيد، وبابين، وخاتمة، وتفصيلها على ما يلي:

المقدمة: وتضمنت أسباب اختيار الموضوع، وأهميته، والدراسات السابقة، وخطته، والمنهج المتبع فيه.

التمهيد: وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أهمية جمع النسخ الخطية في التحقيق، وفوائده -باختصار-.

المطلب الثاني: نبذة مختصرة عن أبرز كتب الحديث المطبوعة التي وقع فيها النقص نتيجة عدم جمع النسخ الخطية.

الفصل الأول: كتاب المفاريد لأبي يعلى، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف مختصر بالإمام أبي يعلى وبكتابه.

المبحث الثاني: تعريف بالجزء الناقص من الكتاب المطبوع.

المبحث الثالث: أبرز الفوائد التي نتجت عن الاعتماد على نسخة خطية أخرى للكتاب.

الفصل الثاني: كتاب الفردوس للديلمي، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف مختصر بالإمام الديلمي وبكتابه.

المبحث الثاني: تعريف بالجزء الناقص من الكتاب المطبوع بتحقيق بسيوني زغلول.

المبحث الثالث: أبرز الفوائد التي نتجت عن الاعتماد على نسخة خطية أخرى للكتاب.

الخاتمة: وفيها نتائج البحث.

التمهيد

المطلب الأول: أهمية جمع النسخ الخطية في التحقيق، وفوائده.

تبرز أهمية جمع النسخ الخطية في كونه من جوانب التحقيق الأساسية، ويعود تأصيل هذا المبدأ إلى علماء الحديث الذين حرصوا على مقابلة المكتوب بأصل السماع، ضمن منهجيتهم في التحمُّل والأداء، وهذا لا يكون إلا بوجود أكثر من نسخة، فمن نصوصهم في ذلك:

- ما رواه الرامهرمزي (ت ٣٦٠هـ) بإسناده عن هشام بن عروة قال: «قال لي أبي: أكتبتَ؟ قلت: نعم، قال: قابلتَ؟ قلت: لا، قال: لم تَكْتُبْ يا بني»[(١)].

- ما رواه ابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ) بإسناده عن الأوزاعي قال: «مَثَلُ الذى يكتب ولا يُعَارِضُ مَثَلُ الذي يدخل الخلاءَ ولا يستنجي»[(٢)].

- ما ذكره القاضي عياض (ت ٥٤٤هـ) حين قال: «وأما مقابلة النسخة بأصل السماع ومعارضتها به فمتعيِّنةٌ لا بد منها، ولا يحل للمسلم التقيِّ الروايةُ ما لم يقابل بأصل شيخه أو نُسخةٍ تحقَّقَ ووَثِقَ بمقابلتها بالأصل، وتكون مقابلته لذلك مع الثقة المأمون ما ينظر فيه، فإذا جاء حرف مشكل نظر معه حتى يحقق ذلك»[(٣)].

وأما عن فوائد جمع النسخ، فيمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

١. المساعدة في ترتيب النسخ لاتخاذ إحداها أصلًا حسب الضوابط المعروفة بتقديم التي بخط المؤلف، ثم التي قُرئت عليه.. وهكذا.

٢. ضبط النص بحيث يخرج في صورة أقرب إلى مراد المؤلف.

٣. اكتشاف السقط الذي يمكن أن يحصل في النسخة من وَهَم النساخ أو خطئهم.

---

(١) (المحدّث الفاصل ص ٥٤٤).

(٢) (جامع بيان العلم وفضله ص ١٥٨).

(٣) (الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع ص ١٥٩).

٤. حل الإشكالات التي تطرأ على النسخة من جرَّاء الأرَضة، أو الرطوبة، أو عدم حفظها والعناية بها.

٥. الوقوف على التفاوت الذي قد يكون بين النسخ نتيجة تعاهد المؤلف له بالإضافة والمراجعة المستمرة.

٦. معرفة الرواة والمكان والزمان الذي حدَّث فيه المؤلف بكتابه أو أملاه على طلابه.

المطلب الثاني: نبذة مختصرة عن أبرز كتب الحديث المطبوعة التي وقع فيها النقص نتيجة عدم جمع النسخ الخطية:

بعد أن نشطتْ حركة تحقيق التراث في علم السنة النبوية وغيرها من العلوم من قِبَل العلماء، والباحثين، وطلاب الدراسات العليا، والمكتسبين منها، وفي ظل ازدهار الطباعة في فترات زمنية مضتْ، طُبعتْ مصادر عديدة وجدت من محققيها عناية فائقة بمنهجية التحقيق العلمي السليم، وبعضها لم تكن بهذه الصورة المشرقة، لأسباب مختلفة، منها عدم استفراغ الوسع في جمع نسخها الخطية، وتتبع وجودها في كتب الفهارس أو قوائم المكتبات المشهورة، ومن أشهر هذه المصادر:

أولًا: مسند الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ):

١. حيث طُبع الكتاب عدة طبعات أفضلها وأشهرها، طبعة مؤسسة الرسالة التي أشرف على إصدارها معالي الدكتور عبدالله التركي، وأشرف على الفريق العلمي الشيخ شعيب الأرناؤوط -رحمه الله-، وراجعها شيخاي الجليلان أحمد معبد عبدالكريم، ومحمود ميرة -حفظ الله الجميع-، واعتمد الفريق العلمي على (١٣) نسخة خطية متفاوتة في الكمال والنقصان، وخرجت في (٥٠) جزءًا بالفهارس، وعدد أحاديثها (٢٧٦٤٧) حديثًا.

٢. ثم جاءت طبعة جمعية المكنز الإسلامي بالقاهرة -جزى الله القائمين عليها والعاملين بها خيرًا-، وأشرف على تحقيقها وإخراجها شيخنا العلَّامة أحمد معبد عبدالكريم -حفظه الله-، لتكون أمْيَز طبعاته فقد اعتمدوا في

تحقيقها على (٤٠) نسخة خطية متفاوتة في الكمال والنقص من ضمنها (١٦) نسخة نادرة يطبع عليها المسند لأول مرة، وأكملها على الإطلاق لاستدراكهم أحاديث سقطت من طبعة دار الرسالة، وطبعتها دار المنهاج في (١٢) جزءًا بالفهارس، وعدد أحاديثها (٢٨٢٩٥) حديثًا، وهذا السقط في أماكن متفرقة كما جاء في مقدمة الكتاب:

أ. (١١٠) أحاديث، وهي الأحاديث من (٢٤٣٩٦) إلى (٢٤٥٠٥).

ب. (١٠) أحاديث من (١١٢٤٥) إلى (١١٢٥٤).

ج. (١٠) أحاديث من (٣٠٣٨) إلى (٣٠٤٧).

د. أحاديث أخرى مفرقة في ثنايا المسند، بعضها زائد عما في الطبعات السابقة، وبعضها زائد في موضعه وإن وُجِد مكررًا في موضع آخر.

ثانيًا: كتاب البعث والنشور للإمام أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ):

١. حيث طبع الكتاب بتحقيق عامر أحمد حيدر بمركز الخدمات والأبحاث الثقافية ببيروت عام ١٤٠٦هـ، معتمدًا فيه على نسخة شهيد علي باستانبول برقم ١٥٧٢، وهي من رواية محمد بن الفضل الفراوي عن مؤلفه، لكنها ناقصة النصف الأول، وذكر أن له نسختين خطيتين في مكتبة أحمد الثالث باستانبول برقم ٢٦٦٥ و٢٦٦٦ (جزآن)، ولكنه لم يستطع الحصول على مصورة منهما، وعدد نصوصه (٦٠٩) نصوص.

٢. ثم أخرج المحقق عام ١٤١٤هـ كتاب «استدراكات البعث والنشور» عن دار الفكر ببيروت، وذكر أنه جمع واستخرج من كتاب المؤلف ذاته «الجامع لشُعَب الإيمان» النصوص المتعلقة بباب البعث والنشور، وعدد نصوصه (٢٨١) نصًّا.

٣. وللكتاب طبعة ثانية حققها محمد السعيد بسيوني زغلول عام ١٤٠٨هـ، في مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت، معتمدًا فيها على نسخة شهيد علي

المذكورة، وعدد نصوصها (٦٦٨)، وهي كما ترى تزيد على نسخة عامر حيدر بـ (٥٩) نصًّا.

٤. وللكتاب طبعة ثالثة حققها أبو عاصم الشوامي عام ١٤٣٦هـ، في مكتبة دار الحجاز بالرياض، وذكر أنها الطبعة الكاملة للكتاب؛ لأنه اعتمد في إخراجها على خمس نسخ خطية، وقد ذكر المحقق في المقدمة قصة إخراجه للكتاب، ففي بدايتها قام بتصوير نسخة مكتبة شهيد علي الناقصة التي اعتمد عليها محققا الطبعتيْن المتقدمتيْن، ثم كانت لجمعية المكنز فضلٌ عليه في تزويده بنسخة خطية أخرى للكتاب محفوظةٍ في مكتبتها ويظهر أنها التي أصلها في مكتبة تشستربيتي بأيرلندا، وهي أول نسخة كاملة يقف عليها، لكنها كانت مختصرة الأسانيد، ورجَّح المحقق أن الذي اختصر أسانيدها الإمام الذهبي، فسمحت له بتصويرها، كما كان لشيخنا الفاضل العلامة أحمد معبد عبدالكريم -حفظه الله- فضلٌ عليه أيضًا، فهو الذي حثَّه على إكمال تحقيق الكتاب، كما أرشده إلى النسخة المحفوظة بالمكتبة المحمودية، ولها صورة بمكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وهذه النسخة هي التي اتخذها المحقق أصلًا، والتي بدأ العمل عليها، ثم عثر بعد ذلك على نسختي مكتبة أحمد الثالث باستانبول، ومكتبة سان بطرسبورج بروسيا، وجميع هذه النسخ الثلاث الأخيرة مسندة وكاملة، والسقط الذي في كل واحدة منها كان يسيرًا لا يتجاوز مقدار لوحة أو أكثر، لكنها تكاملتْ مع بعضها، فخرج الكتاب كاملًا، وعدد نصوصه (١١٩٢) نصًّا، وآخره حديث الصور الطويل الذي انتهى في ص ٧٥٤، وهو نهاية الكتاب فعلًا، كما في طبعتي حيدر وبسيوني.

لكني لاحظتُ أنه فاته أن يُثبت خاتمة ناسخ الكتاب، وفيها تاريخُ الانتهاء من النسخ، وهي مُثبتة في نسخة شهيد علي الناقصة، كما في صورتها التي ألحقها بسيوني زغلول ص ٤٩ وما بعدها، ونصُّها:

« تم الكتاب بحمد الله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين، تم نَسْخًا على يد أضعف عباد الله وأفقرهم إلى عفوه، وسَتْره وغفرانه،

ولُطْفه وامتنانه، المعترفُ بذنبه، المتنصِّلُ من خطيئته إن شاء الله تعالى: أحمدُ بن علي بن المجاهد إسرائيل الأنصاري، جعله الله خالصًا لوجهه الكريم، هاديًا إلى صراطه المستقيم، وغفر له ولوالديه وللمسلمين والمؤمنات، إنه مجيبُ الدعوات، وأنْ يتوفانا على الكتاب والسنة النبوية، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم، ووافق الفراغ منه يوم الأحد خامس شهر صفر من سنة اثنتين وخمسين وسبع مئة».

وكان على المحقق أن يُثبتها حتى لا يُتوهم عدم اكتمال الكتاب، خاصة وأنه ذكر في ص٢٠ أنه اعتمد على هذه النسخة في التحقيق -مع كونها ناقصة- ورمز لها بالرمز (ع).

ثالثًا: كتاب المدخل إلى السنن الكبرى للبيهقي:

حيث طُبع الكتاب بهذا العنوان، بتحقيق الدكتور محمد ضياء الأعظمي، بدار الخلفاء بالكويت، من دون تاريخ، لكنْ يظهر أنه في عام ١٤٠٤هـ كما أرَّخ له المحقق في مقدمة التحقيق، معتمدًا فيه على نسخة مكتبة الجمعية الآسيوية بكلكتا - الهند، وعدد لوحاتها (٥٧) لوحة، وهي نسخة ناقصة من أولها حيث قال المحقق (ص٧٥): «يبدو من مطالعة نسخة المدخل الناقصة أن الجزء الأول من الكتاب مفقود، ويؤكد ذلك وجود كثير من النصوص المبعثرة في كتب مصطلح الحديث، وهي غير موجودة في الجزء الذي بين أيدينا..»، وعدد نصوص هذه الطبعة (٨٦٢) نصًّا.

وقد وقف شيخُنا الفاضل الدكتور محمد عوامة -حفظه الله- على نسخة خطية تامة له في مكتبة آل البساطي بالمدينة المنورة، فوصفها بأن بلدها الأول نيسابور، ثم انتقلتْ إلى دمشق، ثم استقرتْ في المدينة المنورة، وعدد لوحاتها (١٥٩) لوحة، ومالكها الإمام أبو القاسم ابن عساكر (ت ٥٧١هـ) صاحب «تاريخ دمشق»، ثم قام بتحقيقها على النسختين المذكورتين، وطباعتها في جزأين بدار المنهاج بجدة - السعودية، عام ١٤٣٧هـ، وعدد نصوصها (١٩٤١) نصًّا، ومن إضافاته ما ذكره من أن عنوان الكتاب الصحيح «المدخل إلى علم السنن»، كما

هو مُدوَّن في غِلاف المخطوط، وأن نسخة كلكتا أصلها بدمشق، وأنها لا تمثل إلا ثلث الكتاب فقط.

رابعًا: كتاب «ذم الملاهي» لابن أبي الدنيا، عبدالله بن محمد بن عُبَيْد (ت ٢٨١هـ):

حيث طُبع الكتاب بتحقيق عمرو عبدالمنعم سليم بمكتبة ابن تيمية بالقاهرة عام ١٤١٦هـ، واعتمد فيها على النسخة المسندة، وأصلها بالمكتبة الظاهرية ضمن مجموع برقم (٥٩)، وذكر في (ص١٣) أن فيها سقطًا من الوسط، وأن السقط ليس بالكبير، وأنه استطاع أن يقف على بعض الأخبار الساقطة من الكتب التي اهتمَّتْ بتخريج أخبار هذا الباب، ويقصد بذلك المستدرك الذي ذكره (ص١٢٠)، وفيه أربعة نصوص، اثنان من «شعب الإيمان»، والثالث من «السنن الكبرى» وكلاهما للبيهقي، والرابع من «إغاثة اللهفان» لابن القيم، وعدد نصوص الكتاب من دون المستدرك (١٧٧) نصًّا.

والكتاب له نسخة خطية أخرى أصلها في مكتبة «لا له لي» بتركيا ضمن مجموع برقم (٣٦٦٤)، وهي كاملة وفيها نصوص الورقة الساقطة من نسخة الظاهرية، وكان لي شرف إخراج هذه النصوص لأول مرة، في مقالي المنشور بجريدة المدينة في عددها (١٥٢٨٨) بتاريخ ١٨/ ١/ ١٤١٩هـ، ثم درستها دراسة علمية في بحثي «استدراك الساقط من كتاب ذم الملاهي» لابن أبي الدنيا المطبوع -النسخة المسندة-، ونشرته في مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد (١٥٩) عام ١٤٣٣هـ، ثم طبعتُه ضمن كتابي «بحوث حديثية في علوم الحديث ورجاله» بدار الإمام البخاري بالقاهرة عام ٢٠١٦م، وبيَّنتُ فيه الفوارق بين النسختين، وبيَّنتُ كذلك وجود نصوص متفرقة ساقطة من النسخة الأخرى إضافة إلى نصوص الورقة المذكورة كما يلي:

١. نصوص الورقة الساقطة، وعددها (١٥) نصًّا.

٢. وجود (٤) نصوص من مواضع متفرقة ساقطة من نسخة الظاهرية، وقد ألحقتُها بالبحث.

٣. وجود النصين (٦٥) و(١٥٢) في المطبوع (نسخة الظاهرية)، وليسا في النسخة التركية.

٤. ذُكر النص (٣١) مكررًا برقم (٣٤) في المطبوع (نسخة الظاهرية)، ولم يتكرر في النسخة التركية.

ويجدر بالذكر أن هذه الورقة الساقطة من كتاب «ذم الملاهي» كانت السبب الرئيس في الثروة الحديثية للشيخ الألباني -رحمه الله-، وقد أوردتُ قصَّتَها معه مختصرة ضمن البحث المذكور.

الفصل الأول: كتاب المفاريد لأبي يعلى

المبحث الأول: تعريف مختصر بالإمام أبي يعلى وبكتابه

اسمه ونسبه:

هو الإمام أحمد بن علي بن المثنى التميمي الموصلي المولود سنة (٢١٠هـ)، والمتوفَّى سنة (٣٠٧هـ)، فهو ممن عاش في القرن الثالث الهجري، وهو العصر الذهبي لتدوين السنة النبوية، فقد عاصر أصحاب الكتب الستة، وشاركهم في الرواية عن شيوخهم مثل محمد بن بشار العبدي (بُندار)، وألَّف جزءًا في حديثه -كما سيأتي-، وسمع منه من أصحابها الإمام النسائي، ومع أنه روى في مسنده المطبوع (٧٥٥٥) رواية، إلا أنه لم يرو عنهم ولا رواية واحدة مما زاد من طرق الأحاديث التي شاركهم في إخراجها مستخرجًا عليهم، فالْتقَى معهم في شيوخهم أو في شيوخ أعلى، وبيَّن عدد الروايات التي انفرد بها وزادها عليهم فبلغت (٢٠٣٠) رواية، -كما في المقصد العلي للهيثمي-، والباقي مما شاركهم في روايتها،، وهذا يكفي في الدلالة على مكانته العلمية.

شيوخه وتلاميذه:

تتلمذ الإمام أبو يعلى لشيوخٍ عديدين كما أشار إلى ذلك من ترجم له من المتقدمين والمتأخرين، وقد ذكر معظمهم في كتابه «المعجم»، وعددهم (٢٧٤)

شيخًا، لكنني سأتوقف في هذا المبحث لمناقشة حقيقة روايته عن الإمام أحمد بن حنبل وكونه من شيوخه، حيث قال الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية (١٤/ ٨١٢): «سمع الإمام أحمد وطبقته»، وتبعه الأستاذ عبدالله الجديع؛ محقق كتاب «المفاريد» فذكره في شيوخه.

إلا أن بعض الباحثين شكَّك في سماعه منه، وتلمذته عليه، فقال الأستاذ إرشاد الحق الأثري في مقدمة تحقيقه لكتابه «المعجم» (ص٩) -بعد أن نقل كلام الحافظ ابن كثير-: «لكنْ لم أجد اسم الإمام أحمد في شيوخه الذين ذكرهم هو في المعجم، وكذلك لم يذكره الحافظ الذهبي وغيره في شيوخه، وغالب ظني أن أحمد بن حنبل مصحَّفٌ من أحمد بن جميل المروزي الذي هو أحد شيوخه المعروفين»، ثم تعجب من رواية أبي يعلى عن شيوخ بغداديين، ولم يرو عن سيدهم الإمام أحمد.

وأبعد الدكتور محمد الجمعان النجعة حيث قال في بحثه «استدراك الساقط من كتاب المفاريد» (ص٧٣) وما بعدها: «ويظهر لي -والله أعلم- أنه لم يسمع من الإمام أحمد، ولو سمع من إمام المحدثين لرَوَى عنه، فهذه كتبُه ليس فيها حديث واحد عنه»، ثم ذكر أن ابن كثير حصل له سبقُ قلمٍ فكتب عبارته السابقة، وأن القول بأنه تصحَّف من أحمد بن جميل غير صحيح؛ لأنه لم يوصف بـ«الإمام»، وأن سبب عدم سماعه من أحمد بن حنبل لكونه امتنع من التحديث وقت وقوع المحنة، حتى خرج أبو يعلى من بغداد لإكمال رحلته».

وما ذكراه لا يُسَلَّم به لسببين:

١. أن كلام الحافظ ابن كثير واضح وصريح في سماعه منه، وابن كثير ممن كان يحفظ مسند الإمام أحمد عن ظهر قلب، فهو حجة فيه أكثر منهما.

٢. لجأتُ إلى البرنامج الحاسوبي «جامع الملك عبدالله للسنة النبوية» للوقوف على شيوخ أبي يعلى في مسنده ممن اسمه أحمد، فوجدتُهم ذكروا أن من شيوخه الإمام أحمد بن حنبل، وأنه روى (٣) روايات عن أحمد مهملًا، وأرقامها (٣٢٠٨)، و(٣٢٢٨)، و(٣٢٤١)، وقمتُ بتخريجها من

مسند الإمام أحمد، فوجدتُ تطابق إسنادَيْ ومَتْنَيْ حديثينِ من الثلاثة بين المسنديْن، فالحديث الأول رواه الإمام أحمد في مسنده برقمي (١٢٩٩٩) و(١٤٠٨٧)، والحديث الثالث رواه كذلك برقم (١٤١٥٠)، مما يدل على أن أبا يعلى روى هذه الأحاديث عن شيخه الإمام أحمد بن حنبل، فثبت سماعُه وتحديثُه عنه، وبالتالي ثبتتْ تلمذتُه عليه.

وأما تلاميذه: فقد ذكرت المصادر التي ترجمتْ له رواة عديدين سمعوا منه وتتلمذوا عليه، من أجَلِّهم الإمام النسائي، حيث ذكر الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٤/ ١٧٧) أن النسائي روى عنه في الكُنَى ونسبه إلى جدِّه فقال: «حدثنا أحمد بن المثنى».

قلتُ: بل روايته عنه في السنن الكبرى -طبعة دار التأصيل- (٤/ ٢٩٧) برقم (٢٢٠٩) قال فيه: أخبرنا أحمد بن علي بن المثنى، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا حفص، عن طلق بن معاوية، عن أبي زرعة، عن أبي هريرة قال: أتت امرأة بصبي لها، فقالت: يا نبيَّ الله، ادع الله، ادع الله، فلقد دفنتُ ثلاثةً، فقال: «دفنتِ؟»، قالت: نعم، فقال: «لقد احتظرتِ بحظارٍ شديدٍ من النار».

وجاء في حاشية السنن الكبرى: هذا الحديث لم يرِدْ في جميع النسخ الخطية، وطبعة الرسالة، والمجتبى، وأثبته محققو طبعة التأصيل عن نسخة مكتبة ولي الدين جار الله.

والحديث موجود في مسند أبي يعلى برقم (٦٠٩١) عن أبي بكر بن أبي شيبة به، بمثله.

مؤلفاته:

ألَّف الإمام أبو يعلى مؤلفات قليلة العدد، لكنها عظيمة القيمة والنفع، وفي مقدمتها كتابه «المسند»، وقد ذكر محقق كتاب «المفاريد» أربعة مؤلفات منها، وزاد عليه الدكتور الجمعان مؤلفيْن، لأنه اعتبر كلَّ رواية من روايتي «المسند»

كتابًا مستقلًّا، وأضاف إليها كتاب «الفوائد»، وهذا تعريف مختصر بها مع تعليقات على بعضها:

أولًا: «المسند» برواية أبي بكر محمد بن إبراهيم المقرئ، عنه: وهو المسند الكبير أو الرواية المطوَّلة له، والذي وصفه إسماعيل التيمي بقوله: «قرأتُ المسانيد كمسند العدني ومسند أحمد بن منيع، وهي كالأنهار، ومسند أبي يعلى كالبحر يكون مجتمع الأنهار»، قال الذهبي في السير (١٤/ ١٨٠): «قلتُ: صدق، ولا سيَّما مسنده الذي عند أهل أصبهان من طريق ابن المقرئ عنه، فإنه كبير جدًّا».

وكثيرون يتوقعون فقدان أحاديث الكتاب، ومنهم الجديع الذي ذكر ما يفيد عدم وصولها إلينا، فقال (ص١٢): «وإنما وقع لنا رواية ابن حمدان المختصرة هذه..».

وكان الجمعان أكثرَ تصريحًا منه، حيث قال (ص٧٦): «ولم يصلنا».

والحقُّ أنه وصلتنا من أحاديث هذه الرواية المُطوَّلة ما يلي:

١. زوائدها على الكتب الستة في مسند العشرة المبشرين بالجنة موجودة في كتاب «المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي» للإمام الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، حيث قال في مقدمته (١/ ٣١): «.. وما كان فيه من حديث في أوله (ك) فهو من المسند الكبير لأبي يعلى أيضًا، وما نظرت منه سوى مسند العشرة»، وقد أحصيتها فبلغت (٤٨) حديثًا.

٢. زوائدها على الرواية المختصرة برواية ابن حمدان، وعلى الكتب الستة، وعلى مسند أحمد، فهي التي أودعها الحافظ ابن حجر في كتابه «المطالب العالية» حيث وقعت له الرواية المطولة بكاملها، وعددها في المطالب (١٥٨٠) حديثًا، فهو أكبر المسانيد من حيث الحجم وعدد الزوائد، وقد ذكر محقق المطالب ملحوظات متنوعة ومهمة على هذه الزوائد[(١)].

(١) (انظر: مقدمة كتاب المطالب العالية المطبوع ١/ ٢٠٩ وما بعدها).

ثانيًا: «المسند» برواية أبي عمرو محمد بن أحمد بن حمدان الحيري، عنه: وهو المسند الصغير أو الرواية المختصرة له، وهي المتداولة والمطبوعة عدة طبعات، وأشهرها التي بتحقيق حسين سليم أسد.

ثالثًا: «المعجم»: وهو معجم شيوخه، وقد تقدم الكلام على عددهم، وهو متداول ومطبوع بتحقيق إرشاد الحق الأثري، وبتحقيق حسين سليم أسد.

رابعًا: «المفاريد» وسيأتي الكلام عليه.

خامسًا: «جزء فيه حديث محمد بن بشار (بُندار) عن شيوخه»، وهو مطبوع بدار البشائر عام ١٤٣٣هـ، بتحقيق عبده علي كوشك، ضمن سلسلة «لقاء العشر الأواخر بالمسجد الحرام»، المجموعة (١٤)، الجزء الأول، ورقمه (١٦٥)، وكُتب على غِلافه: «يُنشر أول مرة عن نسخة خطية نفيسة» وأصلها بالمكتبة الظاهرية، وهذا الكلام فيه نظر؛ لأنه قد نُشِر كاملًا قبل ذلك على النسخة الخطية المذكورة في مجلة الأحمدية بدار البحوث والدراسات الإسلامية وإحياء التراث بدبي، العدد (١٨) رمضان ١٤٢٥هـ، بتحقيق الدكتور عبدالرحيم بن يحيى الحمود، لكن عبده كوشك كان قد أودع أحاديث هذا الجزء مجردة من الأسانيد ضمن كتابه «المقصد الأعلى في تقريب أحاديث الحافظ أبي يعلى»، وكتب على الغلاف: «موسوعة أحاديث الحافظ أبي يعلى الموصلي مرتبةٍ على أبواب الفقه: المسند - المعجم - المفاريد - جزء محمد بن بشار»، وجرَّد أسانيد أحاديث الكتب الأخرى كذلك، وحذف المكررات، فبعد أن كان عددُ الأحاديث (٨٠٦٠) حديثًا، أصبح (٥١٤٢) حديثًا، كما نص على ذلك في (١/ ١٦)، والكتاب مطبوع بدار ابن حزم عام ١٤٢٢هـ، فالأسبقية له بهذه الكيفية المحددة.

وقد وقفتُ على كتابيْن لم أجد مَنْ ذكرهما ممن ترجم له، وهُما:

سادسًا: «مسند المغاربة»: ذكره ابن حجر في المعجم المفهرس (ص١٤٩)، برقم (٥٤٧)، ونسبه إلى أبي يعلى الموصلي، وقال: «في ثلاثة أجزاء»، وساقَ إسناده إلى أبي القاسم نصر بن محمد المَرْجي، أنبأنا أبو يعلى الموصلي، به.

كما ذكره الرُّوداني في «صلة الخلف» (ص٣٦٥)، وساق إسناده إليه كذلك.

سابعًا: «الحديث والحكايات»: ذكره ابن الحطاب الرازي، محمد بن أحمد (ت ٥٢٥هـ) (ص١٦٧)، ضمن مسموعاته من شيخه علي بن عبدالله القاضي (ت ٤٤٥هـ)، وذكر أنه سمع جزءًا من الكتاب، من رواية المَرْجي المتقدم ذكره، عن أبي يعلى.

كما وقفتُ على كتابين يظهر أنهما ليسَا من تأليفه، وهما:

أولًا: «الفوائد» ذكره الجمعان (ص٧٧)، وقال: «ذكره أبو زكريا الأزدي، ولعل أبا يعلى عناه بقوله في مسنده «وذُكر الحديث في الفوائد»، وفي المقصد العلي ومجمع الزوائد: «النوادر».

ومعظم من ترجم له لم يذكروا هذا الكتاب في مؤلفاته، والذي أخشاه أن يكون قد التبس بكتاب «الفوائد» لأبي يعلى الخليلي صاحب كتاب «الإرشاد» (ت ٤٤٦هـ)، وقد وصلنا منه جزءان، حققهما الدكتور محمد إسحاق محمد إبراهيم، ونُشرا في مجلة الأحمدية المتقدم ذكرها، في العددين: الثالث: محرم ١٤٢٠هـ، والرابع: جمادى الأولى من السنة ذاتِها.

ثانيًا: «التفسير»: وذكره منتشر في موقع ملتقى أهل الحديث على الشبكة العنكبوتية، ضمن مصادر تفسير أبي الشيخ، وأسباب النزل للواحدي، ولم يذكره أحد ممن ترجم له، ولم أقف له على أثر في المصادر الأصيلة والبديلة، وغالب الظن أنه اشتبه بكتاب «أحكام القرآن» لأبي يعلى محمد بن الحسين الفراء (ت ٤٥٨هـ)، والله أعلم.

المبحث الثاني: تعريف بالجزء الناقص من الكتاب المطبوع

كتاب «المفاريد عن رسول الله ﷺ»: طُبِع قديمًا عام ١٤٠٥هـ، بمكتبة دار الأقصى بالكويت، بتحقيق عبدالله بن يوسف الجديع، وقد ذكر في المقدمة (ص١٦) أن له نُسختيْن خطِّيَّتيْن محفوظتيْن في المكتبة الظاهرية بدمشق، ولم يوفق في الحصول إلا على إحداهما، برقم (مجموع: ٩٧)، وهي التي اعتمدها

في التحقيق، ثم قال: «ولعل الله ييسر الأخرى فأستدرك ما فات، وأُصلح ما لم يُمكنني إصلاحه في طبعتنا هذه في طبعة لاحقة للكتاب إن شاء الله»، ثم وصف النسخة بأنها في ثلاثة أجزاء حديثية، وأن فيها بترًا من آخر الجزء الثالث، وهو آخر الكتاب، قدَّره بورقة أو نحوها..».

وكنتُ قد عُنِيتُ بالكتاب منذ زمن، فبحثتُ عن النسخة الخطية الأخرى حتى وجدتُ صورة منها محفوظة بمكتبة الجامعة الإسلامية العامرة بالمدينة المنورة برقم (٢٥٧٥)، وبعد تصويرها وتأملها وجدتُها كاملة، وتضمَّنت الجزء الساقط من المطبوع الذي يتكون مما يلي:

١. تتمة الحديث الأول، والحديث الثاني من مسند «عتبة بن غزوان» رضي الله عنه.

٢. مسند «سهيل بن بيضاء» رضي الله عنه، وفيه حديثان.

٣. مسند «فلان» وفيه حديث واحد.

٤. مسند «عائذ بن عمرو» رضي الله عنه، وفيه حديثان، وهو آخر الكتاب.

فنسختُه، وأخرجتُ نصوصه في مقال بملحق التراث بصحيفة المدينة، عدد يوم الخميس ٢٦/ ٦/ ١٤١٧هـ، بعنوان «النصوص الناقصة من كتاب المفاريد المطبوع لأبي يعلى الموصلي»، والمقال موجود على الشبكة العنكبوتية، ورُفِع في قسم الأجزاء الحديثية المرقمة آليًّا بالمكتبة الشاملة المربوطة بالمصورات في إصدارها الأخير (المميزة التي مساحتها ٣٦٧ جيجا بايت)، وذُكر في التعريف به بأنه تم استيراده من نسخة: شاملة المكتبة الحميدية!!

ثم صرفتني عنه الصوارف فاقترحتُه على الدكتور محمد الجمعان ليعمل فيه، وبحثتُ عن عمله فوجدتُه منشورًا في مجلة جامعة طيبة للآداب العدد (٨) عام ١٤٣٧هـ، ووجدتُه اكتفى بقسم الدراسة، وتحقيق النصوص الساقطة، وتخريجها، ودراسة أسانيدها، والحكم عليها، لكنه لم يقابل الجزء المطبوع سابقًا بالنسخة الخطية الكاملة، لبيان أبرز الفروق بينهما، كما لم يحقق السماعات التي في آخر المخطوط، وتقع في لوحتين كاملتين تقريبًا.

المبحث الثالث: أبرز الفوائد التي نتجت عن الاعتماد على نسخة خطية أخرى للكتاب

ظهرت لي فوائد وملحوظات عند مقابلة النسخة الخطية الثانية (الكاملة)، بالكتاب المطبوع الذي اعتُمِد في إخراجه على النسخة الخطية الأولى (الناقصة)، وفيما يلي أبرزها:

أولًا: بيان الروايات والسماعات التي تُبيِّن عناية الأئمة بالكتاب فحرصوا على سماعه وروايته لمن بعدهم، ففي غِلاف النسخة الثانية، وبعد البسملة في بداية المخطوط جاء ذكر طبقات أخرى لرواة الكتاب زائدة عما في المطبوع، وذُكرت سماعات بمقدار تسعة أسطر على الغلاف، إضافة للسماعات التي في آخر الكتاب، وقد تقدم ذكرها.

ثانيًا: بيان مضمون البياضات التي جاءت في المطبوع: مثل الحاشية رقم (١) وجاء فيها: «بياض في الأصل بقدر كلمة»، وقد وضحتها النسخة الخطية الثانية وأنها جملة «الثلاثاء سلخ شعبان».

ثالثًا: بيان الإضافات التي اجتهد فيها المحقق والصحيح عدمها: مثل الحاشية رقم (٢)، حيث أضاف عنوان اسم الصحابي صاحب المسند الأول في الكتاب، وأنه «معاذ بن أنس الجهني»، وقال في الحاشية: «زيادة مني ليست في الأصل، وزدتُها جريًا على طريقة المصنِّف في هذا المصنَّف»، وليست هذه الزيادة في النسخة الخطية الثانية، مما يدل أن المصنِّف لم يقصد اعتباره من أصحاب المسانيد المفاريد موضوع الكتاب، ولذلك روى له (١٣) حديثًا.

رابعًا: صحَّح المحقق النصَّ من خارج المخطوط كمسند أبي يعلى، وذلك في مواضع عديدة، وهو في النسخة الثانية على الصواب: مثل الحاشية رقم (٣) حيث قال المحقق: «كذا في الأصل، وفي مسند المصنِّف: عبدالملك، وهو الصواب والله أعلم»، وما في النسخة الثانية: عبدالملك.

خامسًا: التأكد من صحة ما في الأصل عند تعارضها مع ما هو خارج المخطوط، وذلك بتأييد النسخة الثانية مع ما في الأصل: مثل الحاشية رقم (١٩)

تعليقًا على كلمة «أخوالي» التي في المطبوع، فقال المحقق: «كذا في الأصل، وفي مسند المصنِّف: «أخوال بني سعد»، وما في النسخة الثانية «أخوالي»، فتبيَّن أن ما في المسند خطأ.

سادسًا: التأكد من التصحيحات التي وضعها المحقق بين معكوفتين، وجاءت في النسخة الثانية على الصواب: مثل الحاشية رقم (٣٩) حيث جاء النص في الأصل: «حدثنا أبو يعلى، حدثنا عبدالله بن بدل»، فأضاف المحقق كلمة [ابن] بعد كلمة «حدثنا»، وقال في الحاشية: «سقطت من الأصل»، وهي موجودة في النسخة الثانية.

سابعًا: دفع التردد الذي قد يحصل للمحقق في زيادة كلمة يقتضيها السياق: مثل الحاشية (٤٨)، إذ جاء في المتن «فيرفع فلا يجد»، وقال في الحاشية: «في مسند المصنف: فيرفع القعب»، ولم يضع كلمة «القعب» في المتن بين معكوفتين لتردده في إثباتها، وما في النسخة الثانية بإثباتها.

ثامنًا: كتابة الآيات القرآنية صحيحة ومُوافِقة لما في المصحف، ففي (ص٤٩) موضعان، ولم يعلق عليهما المحقق في الحاشية:

الأولى: في آية ﴿.. وَالْفِتْنَةُ [أكبر] مِنَ الْقَتْلِ﴾ [البقرة من آية ١٩١]. وفي النسخة الثانية: «أشد» كما في المصحف، في حين أنها في مسند المصنِّف «أكبر».

والثانية: في آية ﴿الَّذِينَ آمَنُواْ وهَاجَرُواْ وَجَاهَدُواْ فِي سَبِيلِ اللّهِ أُوْلَـئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَةَ اللّهِ وَاللّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة ٢١٨]، هكذا جاءت في المتن، وفيها نقص كلمتين «إن» و«الذين»، وتحريف كلمة «رحمت»، وجاءت في النسخة الثانية صحيحة وموافقة لما في المصحف هكذا ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَاجَرُواْ وَجَاهَدُواْ فِي سَبِيلِ اللّهِ أُوْلَـئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللّهِ وَاللّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة ٢١٨]

تاسعًا: توضيح الطمس الذي حصل في الأصل: مثل الحاشية رقم (٨٤)

حيث جاء فيها: «لفظة» أقيمت «من مسند المصنِّف، وهي مطموسة في الأصل»، وما في النسخة الثانية «فأقيمت»، وهو الصواب.

عاشرًا: بيان تصحيح الخطأ الذي وقع فيه المؤلف أو النُّسَّاخ في أكثر من نسخة أو كتاب له، وحصل التراجع عنه بعد ذلك: مثل الحاشية (١٥٤) عند التعليق على كلمة «ههنا» في جملة «ما لنا ههنا غيره»، فقال المحقق: «هكذا وقع ههنا وعند المصنف في المسند، ومعناها مستقيم، وعند أحمد في المسند: «مَاهِن» بدل: «ههنا»، والمَاهِن: الخادم». وفي النسخة الخطية الثانية: وضعت علامة (صـ) على كلمة «ههنا»، وجاءت كلمة «ماهِن» في الحاشية على جانب الورقة دلالة على تصحيح الكلمة، والتراجع عن الخطأ.

وغير ذلك من الملحوظات التي يطول الكلام باستقصائها، وفيها الدليل على أهمية طباعة الكتاب مرة أخرى على النسختين الخطيتيْن، حتى يخرج على وجه قريب مما أراده له مؤلفه، والله أعلم.

الفصل الثاني: كتاب الفردوس للديلمي

المبحث الأول: تعريف مختصر بالإمام الديلمي وبكتابه

اسمه ونسبه:

هو الحافظ شيرويه بن شهردار بن فنَّاخُسرو بن خُسرَكان بن رينويه، أبو شجاع الديلمي، وينتهي نسبه إلى فيروز الديلمي رضي الله عنه، صاحب رسول الله ﷺ (الطبقات الكبرى للسبكي ٧/ ١١١)، وقد ترجم ابن حجر لفيروز في التقريب (٥٤٤٤) وقال: «.. اليماني، صحابي له أحاديث، وهو الذي قتل الأسود الذي ادَّعى النبوة».

وُلد الحافظ الديلمي سنة (٤٤٥هـ)، وتوفَّى سنة (٥٠٩هـ)، وصفه المناوي في فيض القدير (١/ ٣٧) بالإمام، وعماد الإسلام، مؤلف كتاب «فردوس الأخبار» وبه اشتهر، وكان له ولكتابه فضل على ولده شهردار، أبو منصور الديلمي (ت

٥٥٨هـ)، الذي أسند أحاديث كتاب والده؛ لأنها كانت مجردة من الأسانيد، في كتاب سماه «مسند الفردوس»، وكان هذا البرُّ منه بأبيه سببًا في شهرته وشهرة كتابه كذلك، ولا أعلم من فعل ذلك من العلماء المتقدمين سوى أبي محمد يوسف بن الحسن السيرافي (ت ٣٨٥هـ)، الذي أكمل كتاب أبيه في النحو «الإقناع» بعد وفاته، وهو كتاب جليل نافع في بابه، كما وصفه بذلك القفطي في إنباه الرواة (٤/ ٦٧).

وأما كتابه «الفردوس»، فقد ذكر في مقدمته أنه لمَّا رأى أهل بلده قد أعرضوا عن الحديث وأسانيده، وجهلوا معرفة الصحيح والسقيم، ألَّفه ليرغِّبهم فيه، وأودع فيه عشرة آلاف حديث وكثيرًا من الأحاديث القصار، من الصحاح والغرائب والفراد والصحف المروية، وخرَّجها على كتاب «شهاب الأخبار» للقُضاعي، وبوَّبها على حروف المعجم، وجرَّدها من الأسانيد، لكنْ ذكر الإمام ابنُ الصلاح أنه جمع فيه بين الصحيح والسقيم، وبالغ في الانحلال إلى أنْ أخرج أشياء من الموضوع، وذكر الحافظ ابن حجر أنه جمع فيه اثني عشر ألف حديث.

وجاء ابنُه أبو منصور فأسند أحاديث الكتاب، وزاد عليه إلى أن بلغتْ سبعة عشر ألف حديث، في كتابه «مسند الفردوس»، وألَّف ابنُ حجر عليه كتابين: الغرائب الملتقطة من مسند الفردوس، وتسديد القوس، وكلاهما مطبوعان[(١)].

شيوخه وتلاميذه:

وله شيوخ كثيرون، ذكر الدكتور العربي الدايز منهم (٥٤) شيخًا، من أشهرهم: أحمد بن محمد ابن النقُّور مسند العراق (ت ٤٧٠هـ)، والحسن بن أحمد ابن البناء (ت ٤٧١هـ)، وعبد الوهاب بن محمد ابن منده (ت ٤٧٥هـ)، ومحمد بن طاهر المقدسي، ابن القيسراني (ت ٥٠٧هـ).

وأما تلاميذه، فقد ذكر الذهبي سبعة منهم، ثم قال: «وآخرون» (تذكرة

(١) (انظر: مقدمة الغرائب الملتقطة ١/ ١٠١ وما بعدها).

الحفاظ ٤/ ١٢٥٩)، وذكر الدكتور الدايز منهم (١٥) تلميذًا، من أشهرهم: ابنه شهردار أبو منصور، وأبو موسى المديني (ت ٥٨١هـ)، ومحمد بن محمد أبو الفتوح الطائي (ت ٥٥٥هـ) وروى عنه في كتاب الأربعين[(١)].

مؤلفاته:

ترك الإمام الديلمي عدة مؤلفات، وأشمل من ذكرها محققو كتاب «الغرائب الملتقطة» لابن حجر (١/ ٤٤ وما بعدها) فقد ذكروا له عشرة كتب، وأين توجد ؟ أو من ذكرها له؟ وهي: (التبيان في فضائل القرآن، جزء فيه أحاديث أبي عمران موسى بن سعيد الفراء مما رواه أبو بكر بن لال، وحديث علي بن محمد بن عامر رواية أبي بكر بن لال، وحديث أبي القاسم عبدالرحمن بن عمر بن إبراهيم المؤدب، جزء في حديثه عن أبي الحسين النقور، فردوس الأخبار، تاريخ همذان، حكايات المنامات، رياض الأُنْس لعقلاء الإنس، نزهة الأحداق في مكارم الأخلاق، المُنتقَى من كتاب المقامات، طبقات رواة الآثار).

ولم يصلنا منها -فيما أعلم- إلا كتاب «رياض الأُنْس لعقلاء الإنْس في معرفة أصل أحوال النبيﷺ منذ أن وُلِد إلى أن لُحِد، وتاريخ الخلفاء بعده»، رسالة ماجستير للباحث: أحمد خليل الشال بكلية دار العلوم بجامعة القاهرة، وله طبعة منشورة بدار أصول للنشر والتوزيع بتحقيق: ناصر محمدي.

المبحث الثاني: تعريف بالجزء الناقص من الكتاب المطبوع بتحقيق بسيوني زغلول

وقفتُ لكتاب «الفردوس» على ثلاث طبعات:

الطبعة الأولى: بدار الكتب العلمية، ببيروت، عام ١٤٠٦هـ، في ستة أجزاء مع الفهارس، بتحقيق محمد بسيوني زغلول.

---

(١) (انظر: الغرائب الملتقطة لابن حجر -رسالة الدكتوراه- تحقيق: العربي الدايز (ص٢٠) وما بعدها).

وقد وضع في المقدمة صفحة (ق) عنوانًا «الأصل الخطي للفردوس»، ثم قال: «وبعدُ، فإننا نقدِّم إليك هذه الطبعة عن الأصل الخطي المحفوظ في معهد المخطوطات بالقاهرة، رقم (٣٤٨ حديث)..».

وكان قد ذكر في صفحة (ف) أنه توجد نسخة من «زهر الفردوس» لابن حجر بمعهد المخطوطات، مصورة عن نسخة بدار الكتب المصرية رقم (٢٠٤٨٩ - ب).

وعدد أحاديث هذه الطبعة: (٩٠٥٦) نصًّا، وآخرها حديث أبي هريرة مرفوعًا: «اليمين على نية المستخلف».

الطبعة الثانية: بدار الكتاب العربي، بيروت، عام ١٤٠٧هـ، في خمسة أجزاء، بتحقيق: فواز الزمرلي، ومحمد البغدادي، ومعه: «تسديد القوس» لابن حجر، و«مسند الفردوس» للديلمي الابن.

وقد ذكرا في المقدمة (١/ ٢٣ وما بعدها) أنهما اعتمدا على ثلاث مخطوطات:

الأولى: مخطوطة «الفردوس» للديلمي الأب، نسخة المكتبة الأزهرية برقم (٣٦٢)، وتقع في (٣٦٦) ورقة، وكُتب على غِلافه: «هذا كتاب مسند الفردوس يشتمل على عشرة آلاف حديث.. «ونُسِبَ إلى الديلمي الابن!! ورجَّحا أنه كتاب الأب لكون الأحاديث مجردة من الأسانيد.

الثانية: مخطوطة «تسديد القوس» لابن حجر، الجزء الأول، نسخة دار الكتب المصرية، (ولم يذكرا له رقمًا)، ويقع في (٢٦٢) ورقة.

الثالثة: مخطوطة «مسند الفردوس» للديلمي الابن، وقالا: «كان اعتمادنا على نسختيْ هذا الكتاب فقط، في تخريج الأحاديث، أو أسانيد ابنه فيها، أو عزوه لمخرجيها».

والنسختان هما:

١. نسخة مكتبة جار الله، الجزء الثاني، برقم (٤١٥)، وتقع في (١٩٥) ورقة.
٢. نسخة مكتبة لا له لي، الجزء الثالث، برقم (٦٤٨)، وتقع في (٢٤٣) ورقة.

وعدد أحاديث هذه الطبعة: (٨٥٦٢) حديثًا، وآخرها حديث أبي هريرة المتقدم.

الطبعة الثالثة: بدار الفكر العربي، ببيروت، عام ١٤١٨هـ، في جزأيْن، باعتناء مركز البحوث والدراسات، وكُتِب على الغِلاف: «مقابلة على عدة مخطوطات».

ويظهر أنها طبعة مكررة ومختصرة الحواشي للطبعة الثانية، فلم يُذكر في وصف النسخ الخطية (ص ١٩) إلا نسخة المكتبة الأزهرية (٣٦٢)، ومخطوطة «تسديد القوس» برقم (٢٦٢) لكنْ ذُكر أنها من المكتبة الأزهرية.

وعند مقارنة الطبعات الثلاثة كما ترى، يتبين أن أجْوَدها الطبعة الثانية، مع أن الطبعة الأولى أكثرها تداولًا، وذلك لأنها هي المرفوعة على برنامج المكتبة الشاملة.

النقص الموجود في الكتاب المطبوع:

وقفتُ على النقص الذي في الطبعة الأولى منذ سنوات عديدة، عندما كنت أقرأ في الجزء الثالث (ص٤٧٨)، الحديث رقم (٥٤٧٧) فتوقفتُ عند الخرم الذي أشار إليه المحقق وجاء نص الحديث هكذا: «أنس بن مالك: مَنْ [...] يهودي أو نصراني يتخذ مخمَرًا، فقد تقحَّم النار عيانًا»، وعلَّق عليه المحقق بقوله: «اللفظ (يعني ما بين المعكوفيْن) غير واضح»، ومتن الحديث الذي قبله يبدأ بـ«من قال»، ومتن الحديث الذي بعده يبدأ بـ«من حرس»، فتيقنتُ وجود سقط في هذا الموضع، وكنت قد زهدتُ في الطبعة الثانية وصرَّفتها، فبحثتُ عنها، وراجعتُ النص فيها، فوجدتُه في الجزء الرابع (ص١٠) من هذه الطبعة، الحديث رقم (٥٥٢٤) ونصُّه: «أنس بن مالك: من قال صبيحة يوم الجمعة قبل صلاة الغداة: أستغفر الله الذي لا إله إلا هو الحي القيوم وأتوب إليه ثلاث مرات، إلا غُفِر له ذنوبه ولو كانت مثلَ زبد البحر».

ثم تتبعت بقية المتن الوارد بعد المعكوفيْن، فوجدته في (ص١٢٣)، الحديث رقم (٥٨٨٥)، ونصُّه: «أبو يزيد الأسلمي: من حبس العنب أيام القطاف حتى

يبيعه من يهودي أو نصراني، يتخذ منه نبيذًا، فقد تقحَّم النار عيانًا»، وعدد الأحاديث الساقطة (٣٦١) نصًّا.

كما قارنتُ بين أرقام الأحاديث في بداية الكتاب من الطبعة الأولى مع مثيلاتها في الطبعة الثانية، فوجدتُ سقطًا حصل كذلك في طبعة بسيوني زغلول (الأولى)، وأحاديثها موجودة في طبعة الزمرلي والبغدادي، وعددها (٤١) حديثًا، ولم تكن متتالية، وهذه أرقامها:

٧٧، ٨٧، ١٠٣، ثم الأحاديث من (١٩٨) إلى (٢٣٥).

فتيقَّنتُ وجود السقط في أكثر من موضع، وتتبُّعُها في الكتاب يحتاج إلى وقت وجهد كبيرين.

كما توجد مشكلة أخرى في طبعات الكتاب، تتمثل في أن كل محقق اعتمد على نسخة خطية وحيدة للإبرازة الأولى للمؤلف التي ذكر في مقدمتها أن عدد أحاديثها عشرة آلاف حديث، وقد أبرَزَها مرة أخرى في إبرازة ثانية ذكر في مقدمتها أنه ضمَّنها اثنيْ عشر ألف حديث كما جاء في نسخة مكتبة «لا له لي»، وعنوان غِلاف نسخة مكتبة «جار الله»، وكلتاهما بتركيا، فمثَّل ذلك نقصًا كبيرًا آخر في مطبوعات الكتاب.

ويعكف -حاليًا- مجموعة من طلاب وطالبات الدراسات العليا بقسم الشريعة والدراسات الإسلامية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة الملك عبد العزيز بجدة على تحقيق الكتاب ودراسته على ستِّ نسخ خطية، واتُّخذتْ نسخة «لا له لي» أصلًا في عملهم.

المبحث الثالث: أبرز الفوائد التي نتجتْ عن الاعتماد على نسخة خطية أخرى للكتاب

ظهرتْ لي فوائد وملحوظات عند مقابلة النسخة الخطية الثانية (الكاملة)، بالكتاب المطبوع الذي اعتُمِد في إخراجه على النسخة الخطية الأولى (الناقصة)، وفيما يلي أبرزها:

١. التفاوت بين الطبعتيْن في ذكر الصحابي مسند الحديث وعدم ذكره: مثل الحديث (٩٥) في الطبعة الأولى، رواه المطلب بن وداعة، ورقمه في الطبعة الثانية (٩٧)، ولم يُذكر الصحابي.

٢. التصحيف في راوي الحديث: مثل الحديث (٨٣) في الطبعة الأولى: ابن جرير، ورقمه في الطبعة الثانية (٨٤): ابن أبي حازم، وفي تسديد القوس: الطبراني عن جرير.

٣. الاختلاف في الزيادة والنقص والتصحيف في متن الحديث: مثل الحديث رقم (٦٠) في كلتا الطبعتين.

٤. التقديم والتأخير في ترتيب الحديث عن موضعه المعتاد: مثل الحديث (٧٤) في الطبعة الثانية، جاء برقم (٨٢) متأخرًا في الطبعة الأولى.

الخاتمة والنتائج

بعد أن منَّ الله عليَّ بالانتهاء من البحث، رأيت أن أبرز أهم نتائجه كما يلي:

١. أهمية استفراغ الجهد في جمع النسخ الخطية قبل التحقيق حتى يُطبع الكتاب كما أراد له مؤلفه.

٢. ضرورة تتبُّع الكتب التي طُبعت ناقصة أو محرَّفة لاعتمادها على نسخة خطية واحدة، وإعادة تحقيقها ودراستها وطباعتها.

٣. التنبُّه إلى أن بعض الكتب التي تضمنتها المكتبات الرقمية كالمكتبة الشاملة، لم تكن سليمة من العيوب، حتى التي رُبطتْ بالمصورات، وعلى الباحث أن لا يزهد في الكتاب الورقي.

٤. الاستمرار في عقد الندوات والمؤتمرات المفيدة التي تُعنى بتنقية التراث الإسلامي من الشوائب.

وصلى الله وبارك على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعينْ.

المصادر والمراجع

إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني (ت:١٤٢٠هـ)، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.

الاستذكار، ليوسف بن عبدالله بن عبد البر النمري القرطبي، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ.

الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل (ت ٥٤٤هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث / المكتبة العتيقة - القاهرة - تونس، الطبعة الأولى، ١٣٧٩هـ - ١٩٧٠م.

البعث والنشور، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي (٣٨٤ - ٤٥٨ هـ)، حققه وضبطه وعلق عليه: أبو عاصم الشوامي الأثري، مكتبة دار الحجاز للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣٦ هـ

تقريب التهذيب، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، ١٤٠٦هـ.

التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري (ت:٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، ١٣٨٧هـ.

تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لأبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي (ت:٧٤٢هـ)، تحقيق بشار عواد، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٠هـ.

جامع بيان العلم، لأبي عمر يوسف بن عبد الله عبد البر بن عاصم النمري (ت:٤٦٣هـ)، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، الطبعة، الأولى، ١٤١٤هـ.

ذم الملاهي لابن أبي الدنيا، أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (ت ٢٨١هـ)، تحقيق ودراسة: عمرو عبد المنعم سليم، مكتبة ابن تيمية، القاهرة- مصر، مكتبة العلم، جدة - السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ .

السنن الكبرى، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت:٣٠٣هـ)، تحقيق: شعيب الأناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

السنن الكبرى، لأحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ.

السنن الكبير، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت:٤٥٨هـ)، تحقيق عبد الله التركي، دار هجر.

سير أعلام النبلاء، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ.

الغرائب الملتقطة من مسند الفردوس المسمى -زهر الفردوس-، أحمد بن علي بن محمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)، اعتنى به وقام بتنسيقه: الدكتور أبو بكر أحمد جالو، جمعية دار البر، دبي - الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، ١٤٣٩ هـ - ٢٠١٨ م.

فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت:٨٥٢هـ)، دار المعرفة، ١٣٧٩هـ.

فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار المعرفة، ١٣٧٩هـ.

الفردوس بمأثور الخطاب، شيرويه بن شهردار، أبو شجاع الديلميّ الهمذاني (ت ٥٠٩هـ) تحقيق: السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.

الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق محمد عوامة وأحمد الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد بن عدي الجرجاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، الكتب العلمية، ١٤١٨هـ.

مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، ١٤١٤هـ.

المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، لأبي محمد الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، (ت:٣٦٠هـ)، تحقيق: محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤

المدخل إلى علم السنن، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٣٨٤ هـ - ٤٥٨ هـ)، اعتنى به وخرَّجَ نقُولَه: محمد عوامة، دار اليسر للنشر والتوزيع، القاهرة - جمهورية مصر العربية، دار المنهاج للنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٣٧ هـ - ٢٠١٧م.

المدخل إلى السنن الكبرى، أبو بكر البيهقي (ت ٤٥٨ هـ)، تحقيق: د محمد ضياء الرحمن الأعظمي، الناشر دار الخلفاء للكتاب الإسلامي - الكويت.

مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، لعبيد الله بن محمد عبد السلام المباركفوري، إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء بالجامعة السلفية، الهند، ١٤٠٤هـ.

مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، لعلي بن سلطان محمد القاري، دار الفكر، ١٤٢٢هـ.

مسند أبي يعلى، أحمد بن علي بن المُثنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، الموصلي (ت ٣٠٧ هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث - دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ - ١٩٨٤.

المسند، لأحمد بن محمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعادل مرشد، وآخرين، مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ.

المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تنسيق واشراف د. سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري، دار العاصمة، دار الغيث - السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

المعجم الأوسط، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت:٣٦٠هـ)، تحقيق طارق بن عوض الله، وعبد المحسن الحسيني، دار الحرمين.

المعجم الكبير، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت:٣٦٠هـ)، تحقيق حمدي السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الثانية.

معرفة السنن والآثار، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت:٤٥٨هـ)، تحقيق عبد المعطي قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية، باكستان، ودار قتيبة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

المنتقى من السنن المسندة، لأبي محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري (ت: ٣٠٧هـ)، تحقيق مركز البحوث وتقنية المعلومات، دار التأصيل، الطبعة الأولى.

ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، ١٣٨٢هـ.

نظم الفرائد لما تضمنه حديث ذي اليدين من الفوائد، لصلاح الدين خليل كيكلدي العلائي (ت:٧٦٣هـ)، تحقيق بدر البدر، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

وقف السنة والتراث النبوي

المقر الرئيسي: السعودية: جدة - جامعة الملك عبدالعزيز
مبنى رقم 3831، ص ب 23421 - الرمز البريدي 3799

إدارة المركز: info@alsunan.com إدارة المجلة: journal@alsunan.com

+966544179454 c4sunnah
@c4sunnah www.alsunan.com

Arcif Analytics

doi

eISSN 2785-8499